﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم بِحُكۡمِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٧٨﴾ [النّمل: 78]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ذِكْرُ دليلِ عَدْلِ اللهِ سُبْحانَهُ بعدَ ذِكْرِ دليلِ عِلْمِهِ وفَضْلِهِ وحِلْمِهِ

لمّا ذكر اللّه تعالى دليلَ علمِه، وأعقَبَهُ بدليلِ فَضْلِه وحِلْمِه؛ أتبعَهُ ببيانِ دليلِ عَدْلِه، فقال سُبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم بِحُكۡمِهِۦۚ﴾[1]. ثُمَّ إنَّ اللّه سبحانه لمّا ذكر أنَّ القرآن الكريم جاء ليَقُصَّ على بني إسرائيلَ أكثرَ ما اختلفوا فيه - وذلك بإزالَةِ الرَّيْبِ عنهُم فيها، وكَشْفِ الحَيرة التي هُم فيها يَعْمَهون، فمن اتَّبع البيانَ القرآنيَّ؛ كان له هدًى ورحمة، وإلّا كان له من ضدِّها بقدر انْحِرافِه عن اتِّباع القرآنِ الكريم - بيَّن أنَّ اللّه سبحانه يقضي بينَهُم بالحقِّ ويحكُم فيهم بالعَدل، فيجِدُ كلٌّ جزاءَهُ اللّائقَ بِه، إمّا رحمةً بالجنَّة، وإمّا عذابًا بالنّار.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَقۡضِي﴾: (قضي) أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته. كما قال اللّهُ تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصّلت: 12]، أي: أَحْكَم خلقهنَّ[2]، والقضاء: الفصلُ في الحُكْم بين المتنازِعَيْنِ أو المتنازِعينَ، ولا يكون ذلك إلّا عَن إحكام وإتقانٍ، قال اللّه سبحانَهُ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الشورى: 14]، أي: لفُصِلَ في الحُكْم بينَهُم، ومنه قولُ العربِ: قَضى الحاكِمُ، أي: فَصَلَ في الحكم، ويُقال: قَضى دينَهُ، أَيْ: قطَع ما لغريمه عليه بالأداء، وكلُّ ما أُحْكِمَ؛ فَقد قُضِيَ[3]، فالقضاءُ: فَصْلٌ وإنفاذُ أمرٍ وإتْمامُه[4]. ومعنى ﴿يَقۡضِي﴾ في قول اللّه تعالى:

(1) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 213.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قضى).
(3) أبو عُبيد الهرويّ، الغريبين في القرآن والحديث: (قضى).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (قضى).

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾: يَفْصِلُ يوم القيامةِ بين المختلِفين في الدُّنيا[1].

2) ﴿بِحُكْمِهِۦ﴾: (حكم) تدلُّ تصريفاتُها على المنع[2]، وليس مُطْلَقَ المَنْعِ، وإنَّما هو منعٌ لإرادةِ الإصلاحِ، ومِنْهُ سُمّي لجام الدّابَّةِ: حَكَمَةً[3]، وتقولُ: حكمتُ السَّفيهَ، وأحكمتُهُ؛ إذا أخذتَ على يديه، ومَنَعْتَهُ[4]، والحُكم بالشَّيء: أن تقضيَ بهِ، سواءٌ أَأَلْزَمت بهِ غيرَكَ أم لم تلزمه بهِ[5]، ومِنْهُ الحُكْمُ، وهو القضاء[6]، وسُمّي القضاءُ حُكمًا؛ لأنَّ فيه منْعَ الظّالمِ من الظُّلْمِ[7]. وقولهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾، أي: بِعَدْلِه وحِكْمَتِه[8].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيانُ قدرةِ اللهِ تعالى في القَضاءِ بينَ العبادِ بالعَدْلِ والحِكْمَةِ

إنَّ ربَّك يحكُم بين المختلفين بقضائِهِ العادل، فينتقم مِن المُبْطِل منهم، ويُجازي المحسِنَ على إحسانِه، وهو سُبحانهُ العزيزُ القويُّ الذي لا يُقْهَرُ، ولا يُغْلب، فلا يُرَدُّ قضاؤه، وهو ﷻ العليم، فلا يلتبس عليه حَقٌّ بباطلٍ[9].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصل الجُمْلة عَمّا قَبلها:

بيانُ قضاءِ اللهِ تَعالى بالعَدْلِ والحِكْمَةِ بينَ المُخْتَلِفين

فُصِلَ قولُ اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ عمّا قبله؛ لوقوعِه استئنافًا بيانيًّا؛ إذ إنَّ هذه الآيةَ واردةٌ جوابًا عن سؤالٍ يُفهم

(1) مجير الدين العُليمي، فتح الرحمن: 5/ 160.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).
(3) الرّاغب، المفردات: (حكم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).
(5) الزّبيديّ، تاج العروس: (حكم).
(6) الرّاغب، المفردات: (حكم).
(7) الأزهري، تهذيب اللغة: (حكم).
(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 20/ 32.
(9) المراغي، تفسير المراغي: 20/ 18، ونخبة من أساتذة التفسير، التفسير الميسر، ص: 384.

مِنَ الجملةِ قبلَها، وذلك أنَّ اللّه تعالى لمّا بيَّن هُدى القرآنِ الكريم ورحمتَهُ للمؤمنين، وكان فحوى الكلامِ دالًّا على أنَّ هذين الوَصْفَيْنِ لا ينالُهما أهلُ الكفر والضَّلال؛ أورثَ ذلك سُؤالًا وهو: ما مَدى هذا التَّدافع والتَّخالف بينَ الفَريقَيْن؟ ومتى يَنْكَشِفُ الحقُّ؟ فجاء الجوابُ في قولِ اللّه سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾[1].

دِلالَةُ التَّأكيد في الآيةِ:

قـوَّةُ التَّأكيدِ ملائمَةٌ لشِدَّة إنْكارِ الكُفّار

افتُتِحَ قولُ اللّه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ بالتَّأكيد، فقد أُكِّدت الجملةُ بـ ﴿إِنَّ﴾، واسميَّة الجملةِ، وبإيراد المسندِ فعلًا، وذلك يقتضي التَّأكيد، ووجهُهُ: أنَّ فيه تكرارَ النِّسبة مرَّتين، إحداهما في إسناد الفعل: ﴿يَقْضِي﴾ إلى الاسم الظّاهر ﴿رَبَّكَ﴾، والأخرى: في إسناد الفعل ﴿يَقْضِي﴾ إلى الضَّمير المستتر فيه، وتَكْرارُ النِّسبة مِن مقوّيات الجملة ومُؤَكِّداتها.

وهذا التَّأكيد يُقابلُ درجةَ الإنكار التي في قلوبِ الكفّار لِلجزاء على الأعمالِ في الدّار الآخرة؛ إذْ هُم في نعيم الدُّنيا مُنْغَمِسون، ويستبعدون تغيُّرَ حالهم هذهِ وزوالَ النَّعيم عنهم، بَل إنَّهم يُحيلون ذلك ويمنعونه، فجاءَ التَّأكيدُ؛ ردًّا على هذا الإنكارِ، وترسيخًا لتحقُّق القضاء الرَّبّاني[2].

نُكْتَةُ التَّعبير باسْمِ اللهِ (الرَّبِّ):

الـحُـكـم بـينَ المُـخْـتَـلِـفـين بالعَدْلِ مِن آثارِ إحْـسـان الـلـهِ تعالى

أُسْنِد فعلُ القَضاء إلى اسمِ اللّه تعالى (الرّبِّ)، في قولِهِ سُبْحانَه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾، وذلك للإيماءِ إلى أنَّ القضاءَ بينَ المُخْتَلِفين بالعدلِ والحكمة مِن مُقْتضياتِ إحسانِهِ سبحانه إلى عباده[3]، وأنَّ الذي أحسَن إليهم فيما مَضى يُحسِنُ إليهم فيما يَأْتي.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 32.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 213.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 213.

دِلالةُ الإضافةِ في ﴿رَبَّكَ﴾:

مِن إحسانِ اللهِ تَعالى إلى نَبيِّه ﷺ إيناسُهُ لَهُ

أُضيف اسمُ اللهِ تعالى (الرَّبُّ) إلى ضمير النَّبيِّ ﷺ، في قول الله سُبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾؛ تسليةً مِنَ اللهِ ﷻ لنبيِّه ﷺ وإيناسًا له[1]، وإيماءً إلى أنَّ القضاء سيكونُ مَرْضيًّا له ﷺ وللمؤمنين[2].

سِرُّ اخْتيارِ لَفْظِ القَضاءِ مادَّةً وصيغَةً:

يومَ القيامَةِ يُعَزُّ أَهْـلُ الإيـمـانِ ويُـذَلُّ أَهْـلُ الكُفْرانِ

آثَرتِ الآيةُ مادَّةَ القَضاء، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾، وقد جاء الفعل ﴿يَقْضِي﴾ بصيغةِ الفعل المضارع.

فأمّا عن مادَّته؛ فالقضاء حُكْمٌ يُلْزَمُ به المتنازعونَ، ففي القضاءِ بيانٌ للحقِّ، ومن له الحقُّ، مع الإلزام به، وذلك بإعادةِ الحقِّ إلى أهلِه، وهذا مُلائم لسياقِ الآية الدّالِّ على إعْزازِ أهل الإيمان وإثابَتِهم، وإذلالِ أهلِ الكُفْر ومُعاقَبَتِهم.

وأمّا صيغةُ اللَّفْظِ؛ فجيء بها على صيغَةِ الفعل المضارع ﴿يَقْضِي﴾، وهو دالٌّ على تصوير القضاء الذي يكون يوم القيامة بالحاصلِ وقتَ الخطابِ؛ ليكون أبلغَ في رَدْعِ الكافرينَ، وأقوى في تسلية المُؤْمنين.

دِلالَةُ التَّعْبيرِ بالبَيْنيَّة في ﴿بَيْنَهُم﴾:

إظْهارُ المُحِقِّ مِنَ المُبْطِلِ وتَرْتيبُ الجَزاءِ عَلى ذَلِكَ

جاء التَّعبير بلفظ البَيْنيَّة (بين) في قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾، وهو لفظٌ يقتضي أَن يُذْكَر معَهُ مُتَعَدِّد، فيكون التَّعبير بها دالًّا على وُجود مختَلِفَيْن أو أكثرَ يُفصل بينَهم في الحُكم، والمقصودُ بالمُخْتَلِفَيْن ههنا: مَن آمَن بالقرآن، وصدَّق به، واتَّبعه، ومَن كفَر به، وكذَّب، وطعَن فيه[3]، فيَظْهر المُحِقُّ مِنَ المبطل ظهورًا بيِّنًا لا لَبْسَ فيهِ ولا خفاءَ، ويترَتَّب على ذلكَ الثَّوابُ والعِقابُ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 14/ 213.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 32.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 32.

وفي هذا أيضًا تسليةٌ لفريقِ المُؤمنين - وهُم النَّبيُّ ﷺ ومَن معَهُ - عنِ اسْتِبْطائِهم النَّصر[1]، وفيه بِشارة لَهُم بالفَوْزِ المُبين، وتهديد للظّالمين بأنَّ رجوعَهُم يكونُ إلى اللّهِ العَدْلِ سُبْحانه، الذي يعلم السِّرَّ وأخفى، وسَيُجازي كلًّا بعَمَلِه.

نُكْتَةُ الإضافَةِ في قوله: ﴿بِحُكْمِهِۦ﴾:

حُكْمُ اللهِ تَعالى لائِقٌ بِكَمالِ عَدْلِهِ وسَعَةِ عِلْمِهِ

أُضيف الحكمُ إلى اللّه ﷻ، في قولِه سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾، وهذه الإضافةُ دالَّةٌ على العهدِ؛ إذِ الإضافَةُ تَنْقَسِمُ إلى ما تَنْقَسِمُ إليه (أل)، فكما أنَّ (أل) تَرِدُ للعَهْدِ، فكذلكَ الإضافةُ، والمَعْنى على إرادَةِ العَهْدِ هَهُنا: أنَّ اللّه سُبْحانَه يَقْضي بينَهُم بِحُكْمِه المعروفِ المشهورِ اللّائق بسَعَةِ عِلْمِه وإحاطته واطِّراد عَدْلِه وكَماله[2].

وفي الإضافةِ أيضًا معنى الاخْتِصاص، فاللّهُ ﷻ يَقْضي بينَهُم بِحُكْمِه لا بِحُكْم غَيْرِه، ولا بنائِبٍ يَسْتَنيبُه[3]، وهذا أدخَلُ في وعيدِ الكافِرين، وأَرْقى في عِدَةِ المؤمنينَ.

دِلالَةُ وُرودِ ﴿بِحُكْمِهِۦ﴾ مَعَ ﴿يَقْضِى﴾:

قَضاءُ اللهِ تَعالى لا يَكونُ إلّا بالحَقِّ والعَدْلِ والحِكْمَةِ

قد يتوهَّمُ القارئُ بادئَ الرأي أنَّ في قول اللّه تعالى: ﴿يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ تكرارًا، وأنَّ المعنى: يَقْضي بينَهُم بقَضائِه، أو يَحْكم بينَهُم بِحُكْمِه، ولكنَّ هذا الوهم يَزولُ بالتَّأمل، والمعنى: إنَّ اللّهَ تَعالى يَقْضي بينَهُم بما يَحْكُم به، وهوَ العَدْلُ؛ لأنَّه سُبْحانَهُ لا يَقْضي إلّا بالحَقِّ والعَدْل[4].

وأيضًا؛ فإنَّ الحُكْمَ يُطلق مُرادًا به الحكمةُ، فتكونُ مُباينَةً لِمَعْنى القَضاء، ويكون المَعْنى: (إنَّ ربَّك يَقْضي بينَهُم بِحِكْمَتِه)، وتَمامُ العلمِ والعدلِ حِكْمَةٌ[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 32.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 32.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 14/ 213.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 24/ 571.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 20/ 32.

دِلالَةُ الخَبَرِ في الآيَةِ:

وَعْدُ أَهْلِ الإيمانِ ووَعيدُ أَهْلِ الكُفْرانِ

الجُمْلة في قولِ الله سُبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ جملة خبريَّة، والمقصودُ بها إعلامُ المُخاطَبين بما تضمَّنتْهُ من حُكمٍ - على ما هوَ الأصلُ في الخبَرِ - وينضمُّ إلى ذلك دلالةُ الخبرِ على الوعدِ والوعيد، وعدِ أهل الإيمان المُتَمسِّكين بالقرآنِ العاملين به، ووعيدِ أهلِ الكُفْرِ المُعْرِضينَ عَنِ القُرآنِ الطّاعنينَ فيهِ، فيكونُ الخَبَرُ مستعملًا في حقيقته ومجازِهِ معًا.

دلالةُ الواوِ في قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾:

كَمالُ عِزَّةِ اللهِ تَعالى وعِلْمِه ودَوامُ اتِّصافِ اللهِ سُبْحانَهُ بِهِما

الواوُ في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ حاليَّةٌ، والمعنى: (إنَّ ربَّك يقضي بينَهُم بِعَدْلِه وحِكْمَتِه، والحالُ أنَّه سُبحانه عزيزٌ عليمٌ)[1]، وهذه الحالِ لازمةٌ غيرُ مُتَنَقِّلة، على خلافِ ما هو الغالب في الحالِ؛ وذلك لأنَّ عزَّة الله تعالى وعلمَهُ غيرُ مختصَّين بوَقْتِ قضائِهِ، بل هما صفتان لازمَتان لذاتِهِ العليَّة ﷻ، ولذا جاءَ التَّعبيرُ بالجملة الاسميَّة الدّالَّة على الثُّبوت والدَّوام، وعُرِّف الاسمانِ الكَريمان للدَّلالة على الكَمال، ولا كمالَ مَع انْقِطاع هذهِ الأوصاف، بل إنَّ الكمالَ في دَوامِهما.

دِلالَةُ القَصْرِ في الآيَةِ:

لا نِسْبَةَ لِعِزَّةِ المَخْلوقِ وعِلْمِهِ إلى عِزَّةِ اللهِ تَعالى وعِلْمِهِ

في قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ أُسْلوبُ قصرٍ، وهو مِن قَصر الصِّفَةِ علَى الموصوف، وطريقُه: تعريفُ جُزْأَيِ الإسْنادِ: (هوَ) و﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، ففيهِ قصرُ صفتي العزَّة والعِلْم على اللهِ سُبْحانه؛ لأنَّ المقصورَ بتعريفِ طرفَي الإسنادِ هوَ المُعرَّفُ باللّام، سواءٌ أكان مقدَّمًا أَمْ مؤخَّرًا، فلا عِزَّة أكمل من عِزَّة الله، ولا علم أكمل من علمه سبحانه، وإن كان قد أثبت العزَّة لغيرِه، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: 8]، كما أثبت العلم لغيره تعالى،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 14/ 213.

كالذي في قول الله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾ [يوسف: 68]، ولكنْ لا نسبة لعزَّة الله تعالى وعلمه مع عِزَّة المَخْلوقينَ وعِلْمِهم.

نُكْتةُ الجَمْعِ بينَ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ و﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾:

العِـزَّةُ والعِـلْـمُ مِـنْ مُقْتَضَياتِ القَضاءِ

خُتِمت هذهِ الآيةُ الكريمَةُ باسْمَيْنِ مِن أسماءِ اللهِ سُبْحانَه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ و﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾، وفي الجمعِ بينَهُما مناسبَةٌ بَديعةٌ معَ القَضاءِ المَذْكورِ قَبْلَهُما في قولِه سُبْحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم بِحُكۡمِهِۦۚ﴾؛ وذلك لأنَّ العزيزَ لا يُصانِعُ، والعليمَ لا يفوتُهُ الحقُّ، ثُمَّ إنَّ القضاءَ لمّا كان يَقْتَضي تنفيذَ ما يُقْضى به، والعلمَ بما يحكمُ به؛ جاءت هاتانِ الصِّفتانِ عقبَ ذِكْرِ القضاءِ، فاللهُ سُبْحانَه عزيزٌ في انْتِقامِه مِنَ المُبْطِلين، عليمٌ بالمُحِقِّ مِنَ المُخْتَلِفين[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

القَضاء والحُكْم:

القَضاءُ أخَـصُّ مِنَ الحُكْمِ

القضاءُ يَقْتَضي فصلَ الأمرِ عَلى وجهِ التَّمام والكمال، وذلك مُشْتَقٌّ مِن قولك: قَضى فلانٌ الأمر؛ إذا أتَمَّه وقطعَ عِلْمَهُ، بخِلاف الحُكْم؛ فإنَّه يَقْتَضي المنعَ عنِ الخُصومةِ، وهو مأخوذٌ مِن قولكَ: أحكمتُ الشَّيءَ؛ إذا منعتَهُ[2].

ويُفرَّق بينَهما مِن وجهٍ آخرَ، وذلك أنَّ القضاءَ فيه إلزامٌ بالحُكْم، بخلافِ مُطْلق الحُكم فَلا يَقْتَضي الإلزامَ بهِ، فيكون - بهذا التفريقِ - القضاءُ أخَصَّ مِن الحُكمِ.

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 17/ 296، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/ 267، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 20/ 33.

(2) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 190، وخضر، الفروق اللغوية في القرآن الكريم، ص: 489 - 490.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الأربعون،
سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الأربعون، سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 40 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-90-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 40 : المجلد الأربعون، سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-90-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9294238 بتاريخ 2024/12/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»